

علم أصول الفقه

أصالة الاحتياط ٣-١١-١٤٠١ ٥٦

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- [المقام الثاني في تنجيز العلم الإجمالي الثاني بالنجاسة لحرمة الملاقى و عدمه]
- أمّا المقام الثاني - وهو تنجيز العلم الإجمالي الثاني بالنجاسة لحرمة الملاقى و عدمه - فلا إشكال في عدم تنجيزه إذا حصل بعد خروج طرف الملاقى عن محلّ الابتلاء بانعدامه، أو تطهيره، أو غير ذلك، و إنّما الكلام يقع في غير هذا الفرض، و الأصحاب (قدس الله أسرارهم) بين قائل بعدم التنجيز مطلقا، و قائل بالتفصيل في ذلك. و الصحيح هو التنجيز مطلقا.

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- وهذا العلم الإجمالي في حد ذاته تامّ الجهات، فلا بد في دعوى عدم تنجيزه من إبراز نكتة أوجبت عدم التنجيز. وللأصحاب وجوه عديدة في إبراز نكتة عدم التنجيز نبحثها تباعا في المقام:

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

• [الوجه الثالث] بيان المحقق العراقي

• الوجه الثالث: للمحقق العراقي رحمه الله (١)، وهو دعوى **انحلال** أثر أحد العلمين الإجماليين العقلي من العلية أو الاقتضاء بالعلم الإجمالي الآخر إذا كان في **طوله**.

• (١) راجع نهاية الأفكار: القسم الثاني من الجزء الثالث، ص ٣٥٧ - ٣٥٩، و المقالات: ج ٢، ص ٩٣ - ٩٤

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

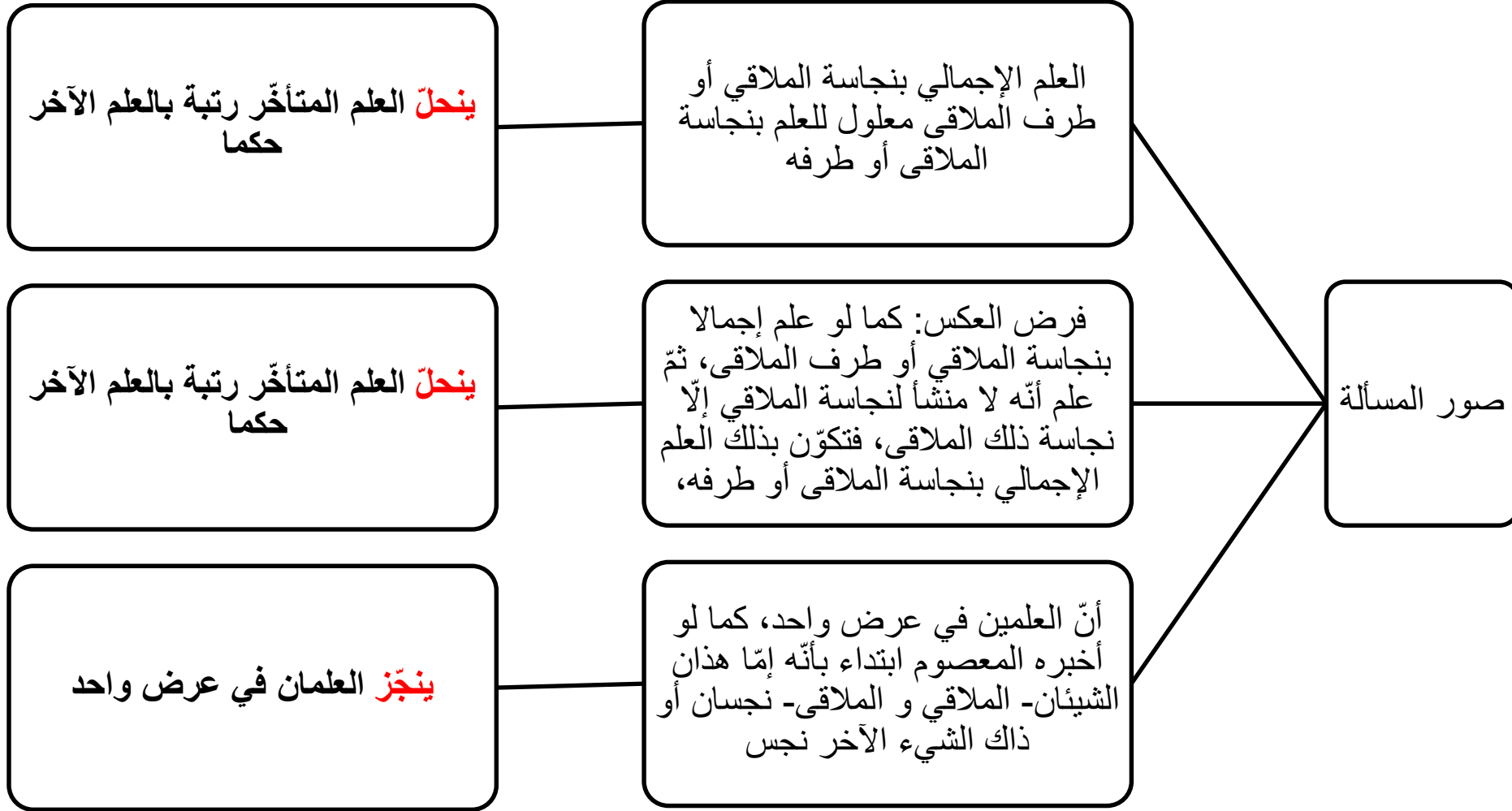
صور المسألة

العلم الإجمالي بنجاسة الملاقى أو طرف الملاقى معلول للعلم بنجاسة الملاقى أو طرفه

فرض العكس: كما لو علم إجمالاً بنجاسة الملاقى أو طرف الملاقى، ثم علم أنه لا منشأ لنجاسة الملاقى إلا نجاسة ذلك الملاقى، فتكوّن بذلك العلم الإجمالي بنجاسة الملاقى أو طرفه

أنّ العلمين في عرض واحد، كما لو أخبره المعصوم ابتداءً بأنه إمّا هذان الشيطان- الملاقى و الملاقى- نجسان أو ذاك الشيء الآخر نجس

تنجيز العلم الإجمالي الثاني



تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- توضيح ذلك: أنه تارة يفرض أن العلم الإجمالي بنجاسة الملاقى أو طرف الملاقى معلول للعلم بنجاسة الملاقى أو طرفه، كما لو علمنا بنجاسة أحد شيئين ثم رأينا ملاقاة شيء لأحد الطرفين، فتكون العلم بنجاسة الملاقى أو طرف الملاقى ببرهان نجاسة أحد الأولين،
- و أخرى بفرض العكس: كما لو علم إجمالاً بنجاسة الملاقى أو طرف الملاقى، ثم علم أنه لا منشأً لنجاسة الملاقى إلا نجاسة ذلك الملاقى، فتكون بذلك العلم الإجمالي بنجاسة الملاقى أو طرفه،
- و ثالثة يفرض أن العلمين في عرض واحد، كما لو أخبره المعصوم ابتداءً بأنه إما هذان الشيئان - الملاقى و الملاقى - نجسان أو ذاك الشيء الآخر نجس، ففي الفرض الثالث ينجز العلمان في عرض واحد، و في الفرضين الأولين ينحل العلم المتأخر رتبة بالعلم الآخر حكماً.

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- و قد مضى في التنبيه الخامس أن الانحلال الحكمي له مسلكان عامان:
- **أحدهما:** ما ذهب إليه المحقق العراقي رحمه الله: من أنه إذا تنجز أحد الطرفين بمنجز آخر سقط العلم الإجمالي عن التأثير، لأن معلومه غير قابل للتنجز به على كل تقدير، لأنه منجز بمنجز آخر [١].
- و **الثاني:** الانحلال بملاك كون الأصل في أحد الطرفين غير مبتلى بالمعارض.

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

[١] على فرق بينما إذا فرض أحد التنجيزين أو العلمين في طول الآخر، و ما إذا فرضاً عرضيين مع كون النسبة بين ما ينجزه المنجز الآخر، لو كان علماً إجمالياً، مع أطراف العلم الإجمالي الذي يفترض انحلاله عموماً مطلقاً، لا عموماً من وجه، وهو أنه في الفرض الأول يسقط العلم الإجمالي عن العلية للتنجيز نهائياً، لأن المنجز بما هو منجز لا يقبل التنجيز، و في الفرض الثاني يتحول العلم الإجمالي إلى جزء علة، فيسقط عن التأثير بالنسبة للفرد الآخر الخارج عن تحت المنجز الآخر. راجع بصدد استيعاب البحث ما مضى من التنبيه الخامس هنا، مع ما مضى من بحث الانحلال الحكمي لدى مناقشة الأخباريين في الدليل العقلي على الاحتياط.

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

• و هذان المسلكان يختلفان

• **أولاً:** في أن الثاني يختص بمبنى الاقتضاء،

إذ على مبنى العلية لا أثر لوجود المعارض

و عدمه، بخلاف الأول فهو يناسب مبنى

العية أيضاً، و لهذا تبناه المحقق العراقي

رحمه الله القائل بالعية.

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- و **ثانياً**: في أنه على الأول تجرى البراءة العقلية أيضاً، لأن العلم الإجمالي قد سقط أثره العقلي من العلية أو الاقتضاء، و أما على الثاني فلا تجرى البراءة العقلية، لأن اقتضاء العلم الإجمالي ثابت على حاله، و إنما لا تجب الموافقة القطعية للأصل الشرعي الخالي عن المعارض.

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- و قد عرفت فيما سبق أنّ المختار هو المسلك الثاني دون الأوّل.

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- إذا عرفت ذلك، قلنا: إنَّ المقصود هنا تطبيق **المسلك الأول** للانحلال على ما نحن فيه، و هنا قد يبدو تهافت في كلمات المحقق العراقي رحمه الله، إذ هو يقول في الانحلال الحكمي بتنجز بعض الأطراف، بأنه إنما ينحلّ بذلك لو لم يكن ذاك المنجز علماً إجمالياً آخر، نسبته إلى هذا العلم من حيث الأطراف عموم من وجه، فإن كان كذلك، فهو لا يقول بانحلال أحد العلمين بالآخر - و لو فرض أحدهما مقدماً زماناً -، في حين أنه يقول في فرض التقدم الرتبي بانحلال العلم المتأخر رتبة، فيقال:

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

لا يقول بانحلال أحد
العلمين بالآخر في فرض
التقدّم الرتبي **الزماني**

يقول بانحلال العلم
في فرض المتأخر رتبة
التقدّم **الرتبي**

المحقق
العراقي
رحمه الله

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- أى فرق بين التقدّم الرتبي و التقدّم الزماني، حيث صار الأول موجبا لانحلال المتأخر دون الثاني، و هو قدس سره لم يذكر فى صريح كلامه وجهها للفرق بينهما، إلّا أنه يمكن استخلاص فرق بينهما بالتدقيق فى عبائره،

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- و هو أنّ التقدّم الزماني لا يفيد شيئاً، لأنّ تنجّز العلم بقاء فرع الوجود البقائي للعلم المعاصر لحدوث العلم الثاني، فانهلال الثاني بالأول ليس بأولى من العكس، و هما يؤثّران في عرض واحد ،

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- و هذا بخلاف العلم المتقدم رتبةً، فإنه يؤثر في رتبته، و لا يمتد إلى رتبة العلم الثاني فيؤثر، و عندئذ كيف يؤثر العلم الثاني؟ هل يؤثر في الرتبة السابقة على نفسه أو يؤثر في رتبته؟ و الأول غير معقول، إذ لا يعقل تأثير شيء في الرتبة السابقة على نفس المؤثر، و الثاني أيضا غير معقول، لأن أحد طرفي العلم الإجمالي قد أصبح منجزا في الرتبة السابقة فلا يقبل في هذه المرتبة تنجيزا، و المعلوم بالإجمال إن لم يكن قابلا للتنجيز على كل تقدير، لم يؤثر فيه العلم.

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- و لكن الواقع أنَّ كلامه رحمه الله لا يتم حتى بعد هذا التوجيه، و ذلك:

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- **إمّا أوّلاً**، فلأنّ العلم الإجمالي الثاني و إن كان في طول العلم الإجمالي الأوّل لكنّه في عرض أثره، فإنّ العلم الأوّل علّة لأمرين: أحدهما: التنجيز، و الثاني: العلم الثاني، فهما معلولان في عرض واحد،

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

التنجيز

العلم الثاني

العلم الأوّل
علّة لأمرين

تنجيز العلم الإجمالي الثاني

- و تنجيز العلم الثاني يكون متأخراً رتبةً عن العلم الثاني، لكنه ليس متأخراً رتبةً عن تنجيز العلم الأول، لأنّ المتأخّر عن أحد العرضيين ليس متأخراً عن الآخر، فتنجز كل من العلمين يكون في عرض تنجيز الآخر، فيصبح كل واحد منهما جزء العلة للتنجيز مثلاً.

ما مع المتقدم متقدم

• الثانية- ان ما فى رتبة المتقدم يكون متقدما أيضا،

• ...

• و اما المقدمة الثانية، فلان ما مع المتقدم إن أريد به المتقدم بالزمان صح القول بان ما مع المتقدم متقدم إلا انه لا باعتباره مع المتقدم بل باعتباره بنفسه متقدما بالزمان على حد ذلك المتقدم الآخر،

• و إن أريد به المتقدم فى الرتبة أى المقارن مع المتقدم رتبة فان أريد بالمقارنة معنى سلبى و هو عدم كونه علة و لا معلولا للآخر فهذا لا يقتضى ان يكون تقدم أحد المتقارنين بهذا المعنى موجبا لتقدم الآخر، إذ ملاك التقدم انما هو العلية و لا يلزم من علية المتقدم للمتأخر ان يكون المقارن مع المتقدم علة للمتأخر أيضا.

• و إن أريد بالمقارنة المعنى الثبوتى و هو التوأمية و كونهما متلازمين و معلولين لعلّة ثالثة فيرد على تطبيق هذا القانون فى المقام.

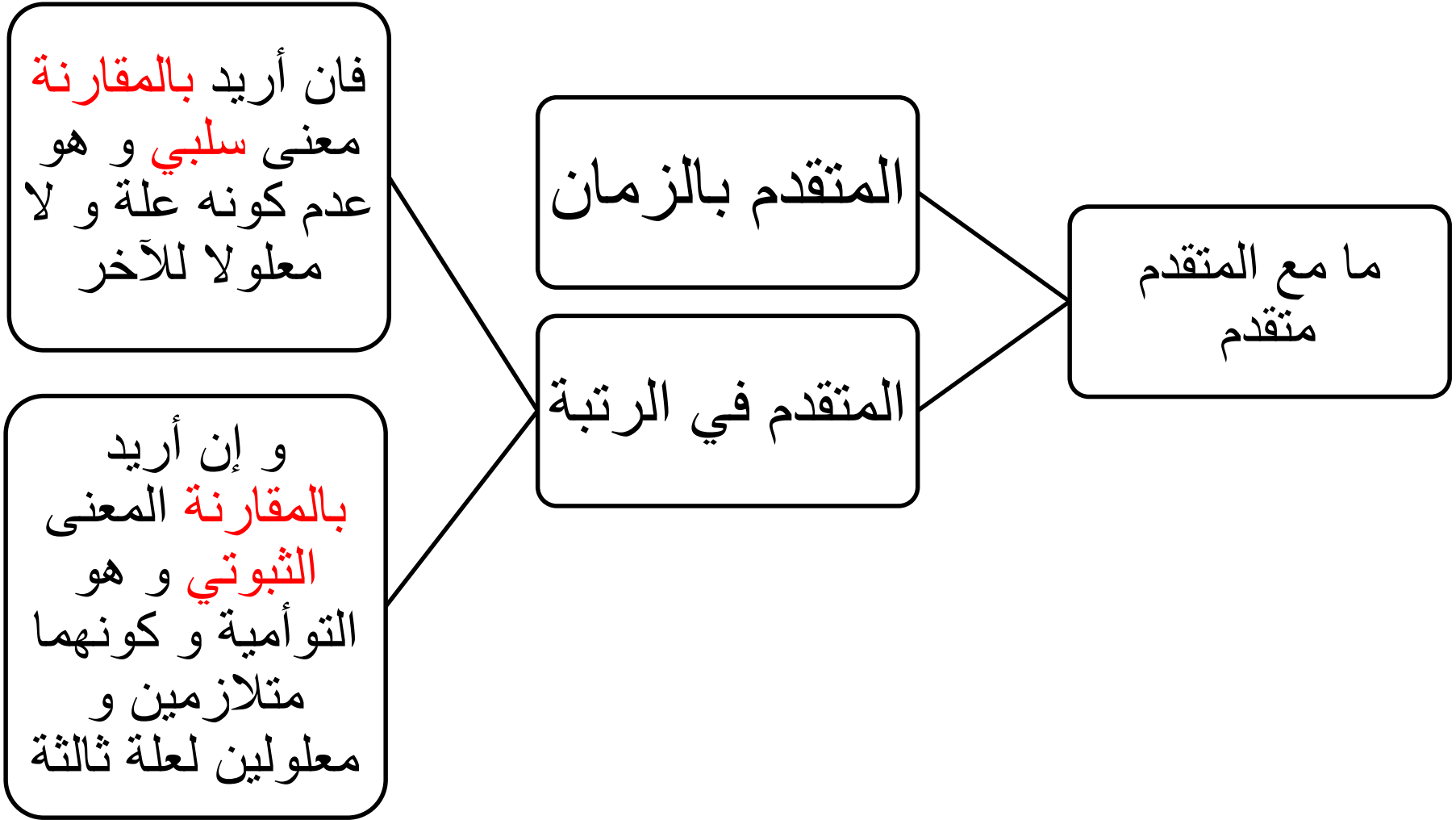
ما مع المتقدم متقدم

المتقدم
بالزمان

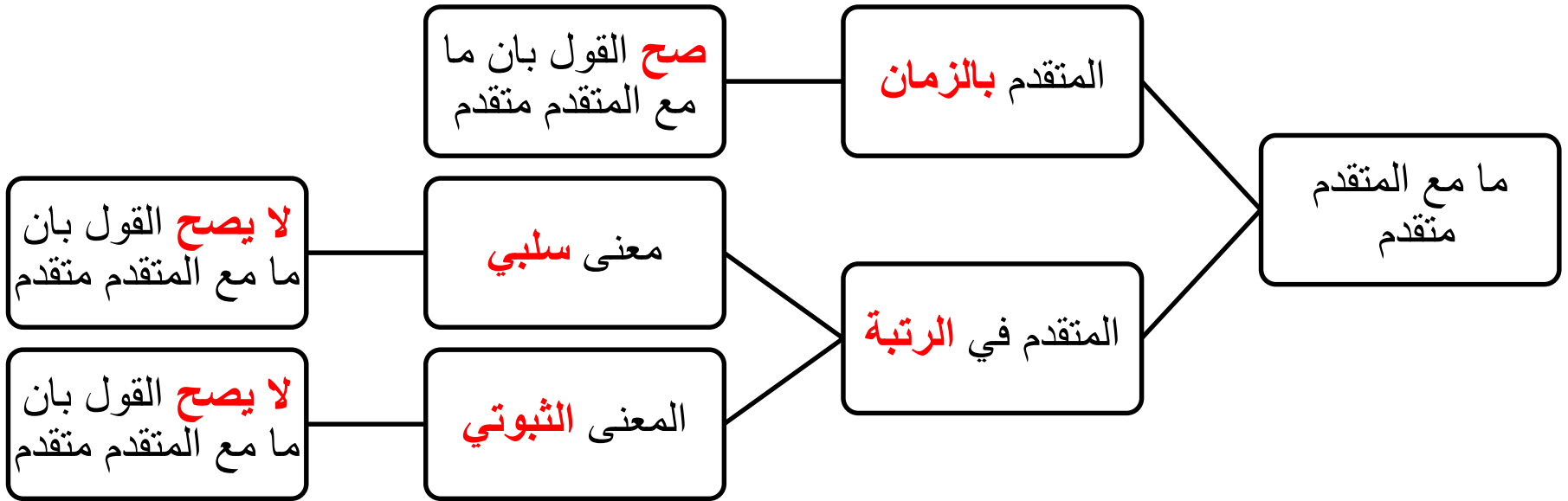
المتقدم في
الرتبة

ما مع المتقدم
متقدم

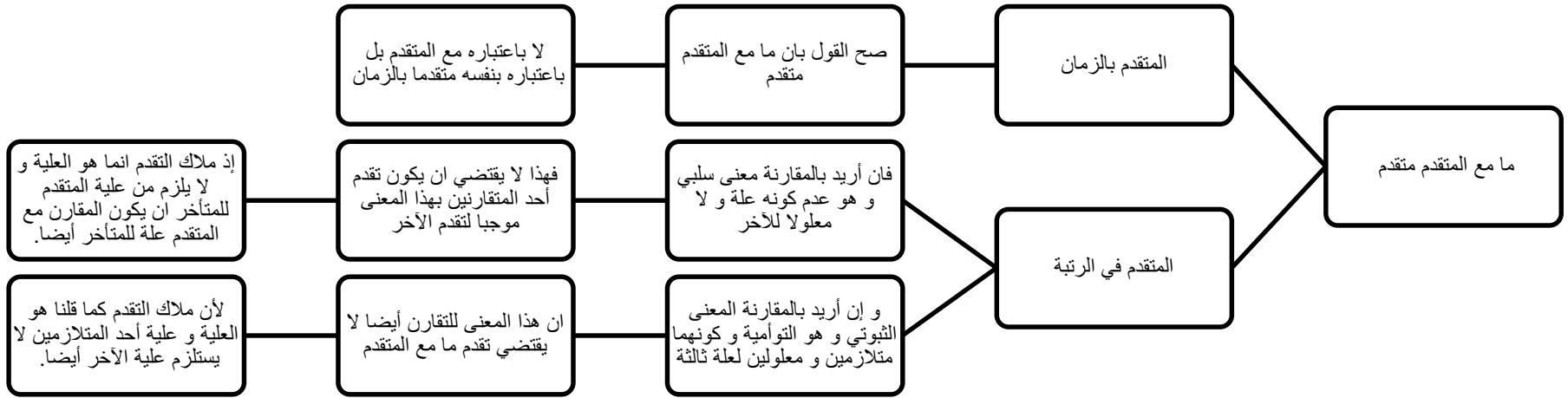
ما مع المتقدم متقدم



ما مع المتقدم متقدم



ما مع المتقدم متقدم



ما مع المتقدم متقدم

• الثانية- ان ما فى رتبة المتقدم يكون متقدما أيضا،

• ...

• و اما المقدمة الثانية، فلان ما مع المتقدم إن أريد به المتقدم بالزمان صح القول بان ما مع المتقدم متقدم إلا انه لا باعتباره مع المتقدم بل باعتباره بنفسه متقدما بالزمان على حد ذلك المتقدم الآخر،

• و إن أريد به المتقدم فى الرتبة أى المقارن مع المتقدم رتبة فان أريد بالمقارنة معنى سلبى و هو عدم كونه علة و لا معلولا للآخر فهذا لا يقتضى ان يكون تقدم أحد المتقارنين بهذا المعنى موجبا لتقدم الآخر، إذ ملاك التقدم انما هو العلية و لا يلزم من علية المتقدم للمتأخر ان يكون المقارن مع المتقدم علة للمتأخر أيضا.

• و إن أريد بالمقارنة المعنى الثبوتى و هو التوأمية و كونهما متلازمين و معلولين لعلّة ثالثة فيرد على تطبيق هذا القانون فى المقام.

ما مع المتقدم متقدم

• ما مع المتقدم متقدم

– المتقدم بالزمان

• صح القول بان ما مع المتقدم متقدم

• لا باعتباره مع المتقدم بل باعتباره بنفسه متقدما بالزمان

– المتقدم في الرتبة أى المقارن مع المتقدم رتبة

• فان أريد بالمقارنة معنى سلبى و هو عدم كونه علة و لا معلولا للآخر

– فهذا لا يقتضى ان يكون تقدم أحد المتقارنين بهذا المعنى موجبا لتقدم الآخر

« إذ ملاك التقدم انما هو العلية و لا يلزم من علية المتقدم للمتأخر ان يكون المقارن مع

المتقدم علة للمتأخر أيضا.

• و إن أريد بالمقارنة المعنى الثبوتى و هو التوأمية و كونهما متلازمين و معلولين لعلّة ثالثة

– ان هذا المعنى للتقارن أيضا لا يقتضى تقدم ما مع المتقدم

« لأن ملاك التقدم كما قلنا هو العلية و علية أحد المتلازمين لا يستلزم علية الآخر أيضا.

ما مع المتقدم متقدم

- أولاً- ان وجود كل ضد و عدمه ليسا فى رتبة واحدة بهذا المعنى إذ لا يمكن ان يكون النقيضان معلولين لعلّة ثالثة و إلا اجتمع النقيضان.
- و ثانيا- ان هذا المعنى للتقارن أيضا لا يقتضى تقدم ما مع المتقدم لأن ملاك التقدم كما قلنا هو العلية و عليه أحد المتلازمين لا يستلزم عليه الآخر أيضا.